

آثار الأزمة المالية على مسار تحقيق أهداف الألفية للتنمية OMD

د. رابع بوقرة أ.ف.ز. بلعربي أ.ف.ع. عبيد الله

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية
جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية
جامعة تلمسان

الملخص

في مستهل الألفية الجديدة , توحدت حكومات العالم في تقديم وعد مرموق لضحايا الفقر , فخلال اجتماع للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 بنيويورك صادقت المجموعة الدولية ممثلة ب 147 دولة وحكومة و191 بلدا على " إعلان الألفية " وهو تعهد ب" تخلص البشرية من ظروف الفقر المدقع المهينة و اللانسانية " , وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وذلك بتحرير البشرية قاطبة من الفقر والفاقة. حيث قررت تخفيض الفقر بنسبة النصف وتمكين الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي . كما نصت على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات وتحسين الصحة، ووقف انتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز, كما أكدوا على ضرورة حماية البيئة وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

المقدمة

"الأزمة المالية العالمية" عبارة سيطرت على كافة المستويات في كل المناسبات و من كل الفئات بصورة احتلت ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة "التلوث الفكري" على سياق التلوث السمعي أو البصري أو البيئي.

و لقد وصل مستوى هذا التلوث الفكري الى مستوى تولد عنه إحساسا بان تحقيق هذا التلوث الفكري أمر مستهدف تحقيقه ممن تعرضوا لتلك الأزمة أم ممن صنعوها. و يكفي القول هنا أن هذا الحدث و الذي يطلق عليه الأزمة المالية العالمية انشأ مزادا مفتوحا لفوضى فكرية بين أنصار الاشتراكية و الرأسمالية باستخدام كافة الاصطلاحات و النظريات و التصورات بصورة أوجدت حالة من الغموض و الخلط بين ما يقوله المختصون و العوام بما يؤكد غياب الرؤية **vision** و الهوية **identity** .

كثيرون يعتبرون بان هذا الإعصار المالي الذي عصف بالسوق الأمريكية سبب الأزمة الحالية، باعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يمثل ربع اقتصاد العالم، وبما أن اقتصاديات باقي الدول مرتبطة بشكل أو بآخر بالاقتصاد الأمريكي فإنها تتأثر لا محالة بشكل سلبي.

بحلول سنة 2007 استيقظ العالم على شبح هذه الأزمة المالية فأصبحت عائقا في سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية نتيجة مواجهة الدول المانحة لتداعيات الأزمة المالية و بالتالي التخوف من عدم الوفاء بوعودها

في هذا الإطار دعا رئيس اللجنة الأوروبية جوزي مانويل باروسو الدول المانحة إلى ضرورة الوفاء بوعودها و تقديم المساعدات إلى الدول الفقيرة و عدم جعل الأزمة ذريعة للتخلي عن الدول الأكثر فقرا و ذلك في اجتماع الأمم المتحدة المنعقد بالدوحة في 28 نوفمبر 2008 و الخاص بمناقشة سبل تمويل أهداف الألفية للتنمية..

ومن اجل معالجة هذا الموضوع يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي آثار الأزمة المالية على مسار تحقيق أهداف الألفية للتنمية؟

و عليه ستمحور المداخلة حول النقاط الرئيسية التالية:

- آثار الأزمة المالية على أهداف برنامج الألفية للتنمية.
- سبل الحد من آثارها على التنمية بالدول الفقيرة.
- عرض حالات لبعض الدول الفقيرة الأكثر تضررا بالأزمة المالية.

1. تعريف الأزمة المالية:

الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، مثل الأسهم والسندات، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للفظ أو للنفط أو للعملة الأجنبية مثلا). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها

فكيف بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

نسمع دائما الكلام عن أزمة الرهن العقاري، فما معنى ذلك؟
يسعى الفرد الأمريكي للحصول على منزل يسكنه، فيقوم بـ:

1. الاقتراض من البنوك.

2. شراء العقار (من المال المقترض)

3. يقوم هذا المدين بالتسديد طيلة مدة ثلاث سنوات فقط الفوائد. Intérêts et non pas

intérêts + principal

بحكم أن أسعار الفائدة متغيرة وبحكم إجراءات بنكية فإن المدين إذا تأخر عن سداد دفعة واحدة تتضاعف أسعار الفائدة.

5. يبيع البنك القرض كسندات لمستثمرين ليحقق دخلا إضافيا بالعمولات والرسوم.

6. يستفيد المستثمرون من فوائد السندات التي اشتروها.

7. يقوم المستثمرون برهن سنداتهم للحصول على السيولة، ولإضافة مزيد من الطمأنينة يقومون بالتأمين عليها لدى شركات التأمين.

8. بسبب أو بآخر يعجز الأفراد عن سداد مستحقاتهم. (سنرى لاحقا أسباب العجز)

9. تضطر البنوك لبيع عقاراتهم دعما للسندات.

10. زيادة عرض العقارات المعدة للبيع غالبا ما يؤدي إلى انخفاض أسواقها.

11. النتيجة هي فقدان السندات لقيمتها.

عندئذ

- ✓ تفلس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار.
 - ✓ تفلس شركات التأمين بسبب قبض التأمين جراء التأمين على السندات
 - ✓ ما يؤدي بالمصارف إلى الإحجام عن الإقراض بعرقلته. وهو الأمر الذي يضغط على سيولة الشركات الصناعية وغيرها لإتمام أعمالها بعد ذلك تظهر بوادر كساد كبير.
 - ✓ فتقوم الحكومات بزيادة سيولة السوق بسخ كميات هائلة لإنعاشه، ولكن الاقتصاد يكون تحت ضغط الديون بسبب الاستثمار في الديون، فتجد الأسواق نفسها أمام انهيار اقتصادي عالمي.
2. أسباب الأزمة : يمكن أن نجعلها فيما يلي:

- وجود أسعار فائدة أكبر من الصفر
- التوسع في القروض العقارية (11 ترليون دولار حتى 2008).
- كثرة القروض الشخصية.
- الديون على بطاقات الائتمان.
- التسهيلات الائتمانية.
- ارتفاع نسبة الفوائد على الديون.
- نظام جدولة الديون.

8. نظام المشتقات المالية

9. الإنفاق غير المبرر والرفاهية الزائدة (التوسع في الإنفاق).

10. التخلي عن غطاء الذهب والفضة للنقود.

11. تضاعف عجز الميزانية الأمريكية.

1-وجود اسعار فائدة اكبر من الصفر

إن الارتفاع المتوالي لأسعار الفائدة من جانب البنك الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 شكل زيادة في أعباء القروض، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من 2007 حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن تسديد الأقساط المالية المستحقة عليهم، فمذ عقدين من الزمن اعتبر الاقتصادي الفرنسي موريس آلي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن الوضع على حافة بركان وتوقع الانهيار تقريبا في 2001. وحقيقة في هذه السنة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أموالا طائلة هنا وهناك بحجة القضاء على ما تسميه الإرهاب.

واقترح آنذاك شرطين أساسيين للخروج من الأزمة وإعادة

التوازن وهما :

❖ تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.

❖ مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.

ومن آثار أسعار الفائدة :

1. يميل مستوى الفائدة في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر في

المدى الطويل.

2. صعوبة اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بسبب تذبذب أسعار الفائدة.

3. إقراض الدول الغنية دول العالم الثالث بأسعار فوائد مختلفة ثم تأمين هذه القروض لدى شركات تأمين عالمية بأقساط مرتفعة، ساعد على إيجاد اختلال تمويلي لدول العالم الثالث مما يزيدهم فقرا ويزيد الدول الغنية غنى.

2- التوسع في القروض العقارية ونظام جدولة الديون

إن كثرة القروض العقارية وعجز المدينين عن السداد هو سبب الأزمة المالية، بحيث تم إحصاء 3 مليون بيت في الولايات المتحدة الأمريكية مرهون بسبب القروض بمبلغ إجمالي قدر حتى منتصف سنة 2008 بـ 11 ترليون دولار، ولما عجز هؤلاء المدينين على السداد حجزت البنوك على منازلهم، ولعدم توفر من يشتريهم قررت منح فرصة ثانية لهؤلاء للتسديد وذلك عن طريق جدولة ديونهم.

3- الديون على بطاقات الائتمان

هي بطاقات تصدرها مؤسسات مالية لزيائتها للحصول على قرض أو دفع أثمان المشتريات أو الخدمات. لقد أثبتت الوقائع أن الشعب الأمريكي يمضي أغلب وقته في جدولة ديونه بين بطاقات الائتمان المختلفة والمسحوبة من مصارف متعددة.

وفي هذا المجال يقول قس كنيسة مونت كارمل: "من الصعب خدمة الرب والبطاقة الائتمانية في آن واحد، لذلك قررنا التخلص من هذه البطاقات لنعيش حياتنا".

إن تسويق البطاقات البنكية وصل إلى المنح المجاني، فالمصارف أفنعت الكونغرس الأمريكي بتخفيض القوانين التجارية لتتمين صناعة بطاقة الائتمان وتعزيزها، ويقدر إنفاق أكبر عشر شركات بطاقات ائتمان على التسويق الدعائي في عام 2005 إلى أكثر من ملياري دولار.

4- التسهيلات الائتمانية والإنفاق غير المبرر والرفاهية الزائدة (التوسع في الإنفاق)

المقصود بهذه التسهيلات هو أن يسمح البنك لزبونه بأن يكون رصيده مدين في حدود معينة مقابل فائدة، وهو الشيء الذي سمح للكثير بالعيش فوق طاقاتهم الحقيقية بالاستدانة في كل استهلاك وبالتالي كثرة الديون، فتراكم ديون المدين بين عقار، دين بطاقات ائتمان متعددة، دين ناتج عن تسهيلات ائتمانية وبالتالي وجود اقتصاد أكثر من ثلثه قائم على الاستهلاك يعني اتجاه نحو الانهيار.

5- نظام المشتقات المالية

والمقصود بها هي الأرباح الوهمية، يعني أرباح على الورق ناتجة عن عملية التوريق المصرفي

6- تضاعف عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية

لقد بلغت الديون الأمريكية الوطنية عام 2005 ثمانية ترليون و 970 مليار و 165 مليون و 267 ألف و 626 دولار و 42 سنتا، ولو قسمنا هذا المبلغ على سكان الولايات المتحدة الأمريكية لكانت حصة الفرد الواحد من الديون 720.439 دولار و 48 سنت، وقد عجز الميزانية في عام 2007 بـ 455 مليار دولار.

3. آثار الأزمة المالية العالمية : من آثار الأزمة المالية العالمية ما يلي :

1- الحلقة المفرغة :

بفعل نقص السيولة تشدد البنوك معايير الإقراض مما يرفع تكلفته على المستهلكين، فإنفاق المستهلكين يمثل أكثر من 3/2 النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الخفض الحاد لمعدلات الفائدة ليس كافياً لمنع الكساد.

وقال (راي سويفر) رئيس شركة (سويفر) للاستثمارات المصرفية إنها حلقة مفرغة. إذن الحلقة المفرغة تتلخص بأن زيادة تشديد معايير الإقراض ترفع من تكلفته والتساهل فيه يؤدي إلى زيادة المقترضين، وبالتالي احتمال وجود أزمات مالية بسبب زيادة حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان، الرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية وغيرها.

2- تباطؤ النمو العالمي :

توقع رئيس FMI تباطؤ النمو العالمي إلى 3.7% العام القادم، وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين، وقد أرجع رئيس FMI هذا التباطؤ إلى التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي.

3- انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا :

وافق البنك المركزي الأمريكي على تحول بنكين استثماريين وهما : (مورغان ستانلي وغولدمان ساكس) إلى شركتين مصرفيتين قابضين، ويعد تحول البنوك الاستثمارية بهذه الطريقة نوعاً من الإقرار بأن أنماط التمويل لم تعد ناجعة ومجدية وهي بحاجة لحماية.

- إفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وهو بنك Lehman Brothers بحيث انخفضت قيمة أسهمه بـ 94% منذ بداية العام الحالي، وبلغت خسائره مليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري، وعمر هذا البنك قرن ونصف قرن، وقد ضرب به المثل في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أفلت من أزمة القرن الماضي.

4- شركة التأمين الأمريكية (AIG) American international group

- لقد فقدت هذه الشركة حوالي 90% من قيمتها منذ مطلع العام الجاري و هي شركة تأمين أمريكية عملاقة لهذا أمتت في 16 سبتمبر 2008 لتفادي إفلاسها.

5- سوق النفط

- بسبب تراجع معدل النمو العالمي تراجع الطلب على النفط مما أدى إلى هبوط أسعارها.
- وهناك تأثيرات متعددة يصعب ذكرها في مختلف الميادين (التكنولوجيا، الصناعات التحويلية،.....).

4. اثار الازمة على اهداف الالفية الجديدة :

لقد كان تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية تحت عنوان الاستثمار في التنمية كخطة عمل عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية للتخفيف مما يعانيه بلايين من البشر من الفقر الطاحن، وأشارت إلى أن التقرير يؤكد أن "الأهداف الإنمائية للألفية" يمكن الوفاء بها بحلول العام (2015).

فيما لو تحقق تقدم خلال (2005) وكذلك بان توصيات التقرير يمكن الوفاء بها من خلال تبني وتنفيذ استراتيجيات للتنمية تتسم بما يكفي من الطموح لتحقيق الأهداف للألفية، وان تحقيق الأهداف تتطلب شراكة شاملة مناسبة لعالم مترابط بعضه ببعض الآخر.

الآن، وقد انقضى أكثر من نصف المهلة الزمنية التي حُدِّت عام 2000 لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 ، فإن أوجه التقدم الرئيسية التي تحققت في مكافحة الفقر والجوع بدأ يعترئها البطء بل وربما انعكس مسارها من جراء الأزمات الاقتصادية والغذائية التي حلت بالعالم، وفقا لما انتهى إليه تقرير مرحلي صادر عن الأمم المتحدة. ويحذر هذا التقييم، الذي أعلنه في جنيف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، من أنه على الرغم من أوجه النجاح الكثيرة التي أمكن تحقيقها ، فإن التقدم الذي تم إحرازه إجمالاً كان على درجة شديدة من البطء لا يمكن معها بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

- لقد تبنت قمة الأمم المتحدة الأهداف الثمانية، وهي :

1. القضاء على الفقر والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين.
4. خفض نسبة وفيات الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.
7. ضمان الاستدامة البيئية.
8. تطوير شراكة عالمية للتنمية.

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكلّ هدف غايات ومؤشرات يتوجّب تحديثها خلال فترة زمنية محددة :

- غايات لتحقيق كل هدف تستند إلى أرقام يتوجب التحقق منها.
- مؤشرات رقمية موضوعية تدل على مدى ما تحقق للوصول إلى هذه الأهداف.

لقد فقد الدولار في العام 2007 أكثر من نصف قيمته الشرائية في العام 2000 مثلاً ولأن دولار لا يشتري وجبة سريعة في نصف العام على الأقل فكيف بمعيشة عائلة كما أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بنسبة 65 في المائة على الأقل عالمياً خلال 2007 ونستطيع أن نقيس على ذلك باقي الغايات والمؤشرات من أجل ذلك فقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسات تفصيلية لمعالجة هذا التفاوت ومن ذلك توطيق أهداف الألفية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- لقد قال وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، شا زوكانغ، إن الأزمات الغذائية والمالية وتغير المناخ تهدد الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة . وقال زوكانغ، أمام اجتماع للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "إن هذه التحديات المتعددة الأوجه لا توجد لها حلول اقتصادية بحتة أو حلول بيئية واجتماعية بحتة ولكنها بحاجة إلى حلول متكاملة تدمج هذه العناصر مع بعضها البعض. " وأشار وكيل الأمين العام إلى استمرار ارتفاع أسعار الغذاء مضيفاً أن الأزمة المالية والتراجع الاقتصادي زادا من سوء الوضع وقال زوكانغ "إن التنبؤات تشير إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية هذا العام حيث ستكون أسوأ أزمة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية"

- وأضاف أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أصبح معرضا للخطر، مشيرا إلى أنه وزيادة على هذه التحديات فإن المجتمع الدولي يواجه تهديد تغير المناخ، الذي إن لم تتم معالجته، فسيزيد من الفقر والمعاناة.

5. أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية:

1.5. الآفاق العالمية المعدلة :

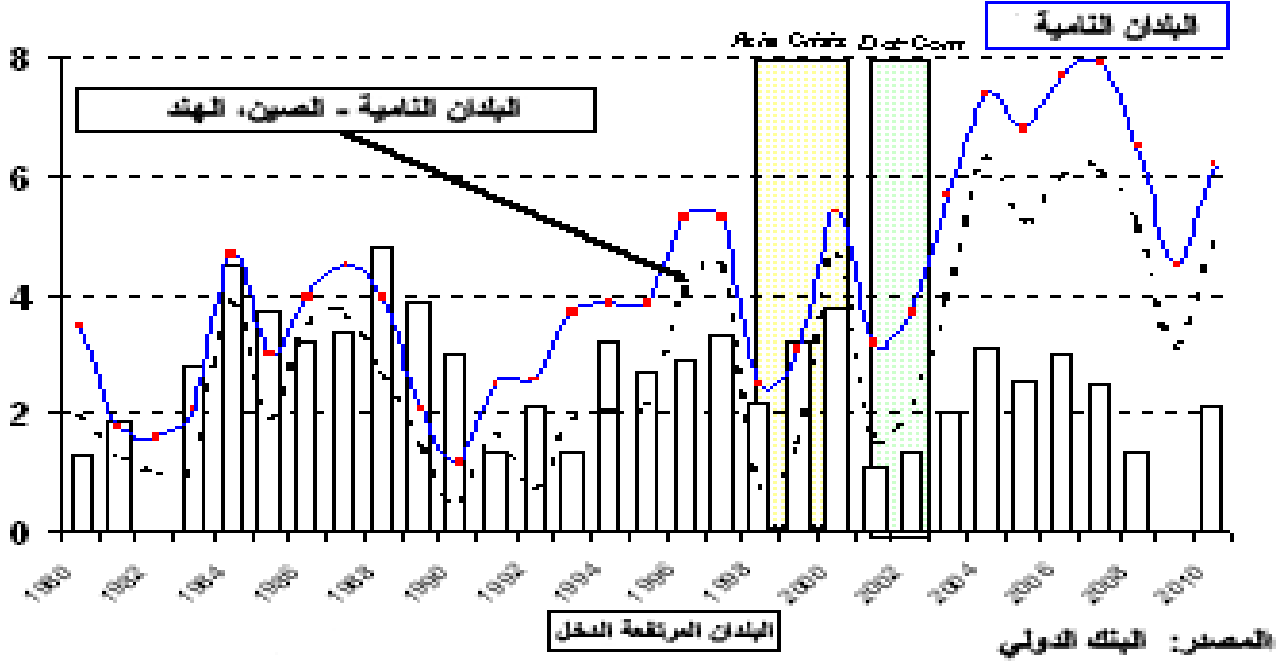
تفاقت الآفاق الاقتصادية العالمية بشدة. إذ إن اشتداد الأزمة المالية في الولايات المتحدة وامتدادها السريع منذ منتصف شهر سبتمبر إلى البلدان الأخرى المرتفعة الدخل والبلدان النامية على حد سواء غيرا توقعات النمو بشدة. فالنمو في البلدان النامية، التي كان من المتوقع أن تنمو اقتصادياتها بنسبة 6.4 في المائة في عام 2009، خفض إلى 4.5 في المائة، واقتصاديات البلدان المرتفعة الدخل، التي دخل كثير منها بالفعل في حالة ركود، يتوقع الآن أن تنكمش بنسبة 0.1 في المائة في عام 2009. ومن المتوقع أن تنتعش معدلات النمو في عام 2010، على الرغم من وجود قدر كبير من عدم التيقن وسيعتمد الكثير على إجراءات المواجهة في إطار السياسات في البلدان المتقدمة والنامية² (ومن المتوقع أن تهبط التجارة العالمية، التي نمت في عام 2006 بنسبة 9.8 في المائة، في عام 2009 للمرة الأولى منذ عام 1982).

لم يفلت أي بلد تقريبا، سواء أكان ناميا أو متقدما، من أثر الأزمة المتزايدة النطاق، على الرغم من أن البلدان التي دخلت الأزمة ولديها أساسيات أقوى ودرجة أقل من الاندماج في الاقتصاد العالمي كانت بشكل عام أقل تأثرا بالأزمة. وكان تدهور أوضاع التمويل أشد ما يكون حدة بالنسبة للبلدان التي تعاني من تدهورات كبيرة في الحساب الجاري، وبالنسبة للبلدان التي أظهرت بوادر على حدوث نمو محموم سريع وغير مستدام في الائتمان قبل اشتداد الأزمة المالية. ومن بين البلدان النامية العشرين التي كان رد فعل اقتصادياتها إزاء التدهور في الأوضاع أشد حدة (حسبما يقاس بانخفاض سعر الصرف، وزيادة الهوامش، وهبوط الأسعار في أسواق الأسهم، وحدثت تدهورات كبيرة في الحساب الجاري)، كانت سبعة بلدان منها من منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وثمانية من منطقة أمريكا اللاتينية.

ستتأثر أشد البلدان فقرا، ومن بينها بلدان كثيرة في أفريقيا، بدرجة كبيرة بالأزمة على الرغم من أن قنوات انتقالها يحتمل أن تكون مختلفة تماما عن تلك التي تعمل في بلدان الأسواق الناشئة. ذلك أن القطاعات المالية في البلدان المنخفضة الدخل أقل اندماجا في الأسواق المالية العالمية. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون الأثر المباشر للأزمة أكثر محدودية. ومع ذلك، ستتضرر أشد البلدان فقرا من خلال تباطؤ نمو الصادرات، وانخفاض التحويلات من الخارج، وانخفاض أسعار السلع الأولية (مما سيخفض الدخل في البلدان المصدرة للسلع الأولية). (كما أن الأزمة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الخاصة، مما يجعل الاقتصاديات الضعيفة أقل قدرة على مواجهة مظاهر المعاناة الداخلية واحتياجات التنمية. وفي هذه البيئة، يصبح الوفاء بالالتزامات العالمية بتقديم مساعدات إنمائية لأشد البلدان فقرا أمرا بالغ الأهمية .

2.5. المواجهة في إطار السياسات في البلدان المتقدمة :

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 1980 - 2010
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، النسبة المئوية للتغير



بعد شيء من التردد، أصبحت المواجهة في إطار سياسات القطاع المالي أكثر قوة بدرجة متزايدة. فقد شرعت الحكومات والبنوك المركزية في التدخل بقوة لضمان الديون، وتشجيع تبادل السيولة بين البنوك، وإعادة رسمة البنوك المتعثرة وإن كانت لا تزال قوية حيثما يكون ذلك ضروريا. وعلى الرغم من أن هذه الجهود خففت أوضاع الائتمان إلى حد ما، فإن تدفقات الائتمان لا تزال ضعيفة والبنوك التجارية حذرة من الإقراض أحدها للآخر. يبلغ هامش أسعار الفائدة على القروض بين البنوك 200 نقطة مئوية، وعلى الرغم من هبوطه من مستوياته العالية في الأونة الأخيرة، فإنه لا يزال أعلى كثيرا من المستويات السائدة قبل الأزمة والتي بلغت حوالي 30 نقطة مئوية (3). ولا تزال أسواق الأوراق المالية في كافة أنحاء العالم تعاني من درجة عالية من التقلب بعد أن منيت بخسائر كبيرة، وتسجل حاليا تغيرات يومية هائلة في القيم.

الآفاق العالمية بإيجاز: (النسبة المئوية للتغير من السنة السابقة، ما عدا أسعار الفائدة وسعر البترول)

2010	2009	2008	2007	2006	
تنبؤ	تنبؤ	تنبؤ	تقدير		
					الأوضاع العالمية
6.0	-2.5	5.8	7.4	9.8	حجم التجارة العالمية
					أسعار المستهلكين
2.1	1.6	3.3	1.7	2.2	البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة
3.0	2.5	4.5	2.6	3.3	الولايات المتحدة
					أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
-4.3	-23.2	22.4	17.0	29.1	السلع غير البترول
75.8	74.5	101.2	71.1	64.3	سعر البترول (دولار أمريكي للبرميل)

1.8	-26.4	42.3	10.6	20.4	سعر البترول (النسبة المئوية للتغير)
1.3	2.1	9.0	5.5	1.6	قيمة وحدة الصادرات المصنعة
					أسعار الفائدة
3.0	2.5	3.3	5.3	5.2	دولار، 6 أشهر (نسبة مئوية)
4.5	4.0	4.9	4.3	3.1	يورو، 6 أشهر (نسبة مئوية)
					معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي
3.1	1.0	2.6	3.7	4.0	العالم
4.0	2.1	3.7	4.9	5.0	بند إيضاحي: العالم (أوزان تعادل القوة الشرائية)
2.1	-0.1	1.4	2.5	3.0	البلدان المرتفعة الدخل
1.9	-0.2	1.2	2.4	2.9	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
5.4	3.2	4.6	5.6	5.5	البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
6.2	4.5	6.5	7.9	7.7	البلدان النامية
8.0	6.7	8.8	10.5	10.1	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
5.4	3.5	6.0	7.1	7.5	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
4.0	2.1	4.5	5.7	5.6	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.2	3.5	5.7	5.7	5.3	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7.2	5.4	6.3	8.4	9.0	منطقة جنوب آسيا
5.8	4.6	5.4	6.3	5.9	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
					بنود إيضاحية
					البلدان النامية
6.3	4.6	6.5	7.8	7.8	ما عدا البلدان التي تجتاز مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق
4.9	3.1	5.2	6.0	6.0	ما عدا الصين والهند

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: PPP = تعادل القوة الشرائية؛ e = تقدير؛ f = تنبؤ

أ. كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

ب. بالعملة المحلية، تم تجميعه باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي لعام 2000

ج. المتوسط البسيط لخام دبي ومزيج برنت وخام غرب تكساس الوسيط

د. مؤشر قيمة الوحدة من الصادرات المصنعة من البلدان الرئيسية، مقوماً بالدولار.

هـ. إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2000؛ الأسعار وأسعار الصرف في الأسواق لعام 2000

و. إجمالي الناتج المحلي مقاساً بأوزان تعادل القوة الشرائية لعام 2000

- سيتعين على حكومات كثيرة تقديم برامج حوافز ضريبية (مالية) وبرامج إنقاذ. سيكون اتساق منهجها وكفاءة إجراءاتها التداخلية أمراً حاسماً في الحفاظ على الثقة في قدرة القطاع العام على كبح جماح الأزمة ومواصلة العمل كمقرض أخير. وتحظى بالأهمية القصوى خطط الإنقاذ التي تحدد بحيث تساعد البنوك المتعثرة ولكن أيضاً بحيث تسترد استثمارات دافعي الضرائب. كما أن الحاجة إلى التحديد الدقيق للإصلاحات والمساعدات تنطبق أيضاً على تصميم برامج الإنقاذ الدولية. ويجب أن تصمم الحوافز

الضريبية (المالية) بحيث تحدث أقصى تأثير على القيد الحاسم الأهمية على النمو، وهو ما يحتمل أن يتضمن مساندة قروض الرهن العقاري في بعض البلدان.

على الرغم من أنه من المحتمل أن يستمر الركود فترة طويلة، فإنه يمكن بالفعل إدراك وجود العناصر التي ستساعد على حدوث انتعاش في نهاية المطاف. وتشمل هذه العوامل تثبيت أوضاع قطاع الإسكان في الولايات المتحدة وانتعاشه (بدأت معاملات الإسكان (بيع وشراء المساكن) في الانتعاش بالفعل في الجزء الغربي من البلاد على الرغم من استمرار هبوط الأسعار). وقد أصاب الركود قطاع الإسكان في أوروبا في مرحلة لاحقة وقد لا تصبح بداية انتعاش أسواق الإسكان في أشد البلدان الأوروبية تضررا واضحة قبل مرور فترة أطول. والعنصر الثاني هو استمرار التقدم المحرز بشأن عمليات إعادة جدولة وهيكله الديون وتعزيز الميزانيات العمومية في البنوك وكذلك عمليات التكيف في مئات الآلاف من الأسر التي يمكن أن يخسر بعضها مساكنها. وتشمل العناصر الأخرى التخفيف التدريجي لأوضاع الائتمان فيما تخلق برامج الإنقاذ الحكومية المساندة الضرورية ويعود المستثمرون بشيء من التردد إلى شراء الأسهم التي انخفضت قيمتها بشدة؛ وانخفاض أسعار البترول مع إعادة توزيع الدخل باتجاه الأسر التي لديها ميول نحو إنفاق مبالغ أكبر؛ وحفز انخفاض معدل التضخم مما سيخلق مجالا أكبر لإتباع سياسة مالية ونقدية توسعية؛ وإعادة تعديل أسعار الصرف مما سيخفف عبء التكيف على البلدان التي تقيد ندهورات الحساب الخارجي وأعباء الديون.

3.5 مظاهر التعرض للمعاناة والأثر على البلدان النامية :

كانت البلدان النامية في بداية الأمر محمية من أسوأ عناصر هذا الاضطراب، ولكن الوضع لم يعد كذلك، نظرا لأن الانخفاض الدوري الذي كان قد بدأ بالفعل في شهر سبتمبر قد اشتد. وأصبحت الأوضاع المالية أكثر تضييقا، وجفت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وسحبت مبالغ هائلة من رؤوس الأموال، مما أدى إلى انخفاض حاد في قيم الأسهم وزيادات في هوامش أسعار الفائدة على السندات. واعتبارا من منتصف أكتوبر، كانت أسواق الأسهم في البلدان النامية قد خسرت معظم مكاسبها المتحققة منذ بداية عام 2008 واختفت عمليات الطرح العام الأولي للأسهم. وارتفعت بشدة هوامش أسعار الفائدة على السندات السيادية والديون التجارية (التي كانت حتى عهد قريب أهم مصدر لتمويل احتياجات البلدان النامية).

ارتفعت بشدة هوامش أسعار الفائدة في البلدان النامية وانخفضت بشدة أسعار الأسهم. فقد وصلت هوامش أسعار الفائدة على السندات السيادية إلى 650 نقطة مئوية وقفزت الهوامش على الديون التجارية (التي كانت حتى عهد قريب أهم مصدر لتمويل احتياجات البلدان النامية) إلى أكثر من 900 نقطة مئوية - مقابل مستويات كانت أدنى من 200 نقطة مئوية حتى يونيو 2008. وباستثناء الين واليوان، انخفضت أسعار جميع العملات في كافة أنحاء العالم تقريبا مقابل الدولار منذ 15 سبتمبر، وهبطت أيضا أسعار عملات 18 بلدا ناميا بأكثر من 20 في المائة⁴. (كما انخفضت بشدة أسعار الأسهم في أسواق البلدان النامية، فخسرت في المتوسط 25 في المائة من قيمة أسهمها بالعملة المحلية منذ 15 سبتمبر).⁵

ما لم تتم إذابة الجمود في أسواق الائتمان بسرعة كافية، فإن العواقب يمكن أن تكون وخيمة بالنسبة للبلدان النامية. إذ ستندهور أوضاع التمويل بسرعة، ويمكن للقطاعات المالية السليمة بدون هذه الأوضاع أن تجد نفسها غير قادرة على الاقتراض أو غير مستعدة للإقراض دوليا ومحليا على حد سواء، وستحرم

القطاعات الإنتاجية المحلية من رأس المال العامل والطويل الأمد. وسيتم هذا التصور بركود طويل وعميق في البلدان المرتفعة الدخل وبحوث قدر كبير من التدهور والاضطراب. أما إذا نجحت الخطوات التي تتخذ الآن لاستئناف عمل أسواق رأس المال والحفاظ على تدفق الائتمان إلى القطاع الإنتاجي، فمن الممكن أن يحدث انخفاض أكثر اعتدالاً.

من المتوقع بالفعل حدوث انخفاضات حادة في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. وحتى لو أمكن بسرعة التحكم في موجات الذعر التي أغرقت أسواق الائتمان والأسهم في كافة أنحاء العالم، فمن المتوقع أن تؤدي عمليات تخفيف مستويات الاستدانة المالية في الأسواق المالية وتحقيق تدعيم يستغرق فترة طويلة للأجهزة المصرفية إلى حدوث تخفيضات حادة في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. ومن المتوقع أن تهبط تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية من 1 تريليون دولار في عام 2007 إلى حوالي 530 مليار دولار في عام 2009 (أي من 7.7 في المائة إلى 3.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية).

وقد فرضت صدمات أسعار الغذاء والوقود بالفعل تكاليف كبيرة على البلدان النامية، وقوضت قدرتها على مواجهة آثار الأزمة المالية. فقد استخدم واضعو السياسات في مواجهتهم لارتفاع أسعار الغذاء والوقود التخفيضات الضريبية استخداماً واسع النطاق لموازنة ارتفاع الأسعار وزادوا من الإنفاق على الإعانات ودعم الدخل. وتظهر البيانات المستمدة من مسح استقصائي أجراه صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة لمائة وواحد وستين بلداً أن حوالي 57 في المائة من البلدان خفضت الضرائب على المواد الغذائية بينما خفضت نسبة 27 في المائة منها الضرائب على الوقود. وزاد بلد واحد تقريباً من كل خمسة بلدان الإعانات الغذائية بينما زادت نسبة 27 في المائة منها إعانات (دعم) الوقود.

لا تعني الانخفاضات التي طرأت في الآونة الأخيرة على أسعار الغذاء والوقود أن الضغوط والمشاكل قد اختفت. فعلى الرغم من اختفاء معظم الارتفاع الذي حدث في أسعار السلع الأولية في عام 2007 والنصف الأول من عام 2008، فإن أسعار السلع الأولية لا تزال أعلى من مستوياتها في عامي 2004 و 2005، كما أن انخفاض أسعار العملات يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المحلية بالنسبة لكثير من البلدان المستوردة للغذاء والوقود. وبالنسبة لأشد الناس فقراً، فإن تخفيض الاستهلاك من مستوياته الشديدة الانخفاض بالفعل، حتى لفترة قصيرة، يمكن أن تكون له عواقب هامة طويلة الأمد. وربما تعين على أشد الأسر فقراً تخفيض كمية و/أو نوعية الغذاء، والتعليم، والخدمات الأساسية التي تستهلكها، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار لا سبيل لإصلاحها بصحة وتعليم ملايين الأطفال. إذ تواجه الأسر الفقيرة التي اضطرت إلى التحول من المواد الغذائية الأعلى إلى المواد الأرخص والأقل تغذية، أو تخفيض مجموع السرعات الحرارية المستهلكة كلية، حدوث فقدان في الوزن أو سوء تغذية حاد.

في عام 2008، ربما يكون ارتفاع أسعار الغذاء قد زاد بأربعة وأربعين مليوناً عدد الأطفال الذين يعانون من أضرار مزمنة في قدراتهم الإدراكية والبدنية نتيجة سوء التغذية. وكثير من البلدان الأشد تعرضاً لآثار ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود هي تلك التي كانت لديها بالفعل مستويات مرتفعة لسوء التغذية قبل حدوث ارتفاع الأسعار. وتعتبر بروندي ومدغشقر والنيجر وتيمور ليست واليمن من بين البلدان العشرة الأشد تأثراً بارتفاع الأسعار فيما يتعلق بمؤشرات التقرم (تعرقل النمو) والذبول. وقد

عانت كل هذه البلدان من ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة زادت على 10 في المائة في عامي 2007 و 2008.

على الرغم من هبوط أسعار السلع الأولية، فإن مخاطر التضخم لا تزال قائمة. حتى عهد قريب، كانت أسعار السلع الأولية الآخذة في الارتفاع وقلة القدرات في كثير من البلدان تحدثان زيادة في معدلي التضخم الشامل والأساسي في كافة أنحاء العالم، حيث ارتفع معدل التضخم الشامل بحوالي خمسة في المائة في البلدان النامية. وحتى مع حدوث هبوط كبير في الأسعار العالمية للسلع الأولية، وتخفيف الضغوط على القدرات، فإن مخاطر التضخم لا تزال قائمة. وفي كثير من البلدان، يحتمل أن يثبت أن أسعار المستهلكين أقل مرونة في هبوطها، ولا يزال الضغط التصاعدي على الأسعار مستمرا فيما تسعى الأسر إلى استعادة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في دخولها الحقيقية منذ يناير 2007 وتوسع الشركات جاهدة إلى استعادة ربحيتها.

من المتوقع أن يعاني الاستثمار فيما يتحمل معظم الأثر المباشر للأزمة المالية. كان الاستثمار هو القوة المحركة الرئيسية لنمو البلدان النامية على مدى السنوات الخمس الماضية. وهناك خطر يتمثل في أن الاستثمار في البلدان النامية ربما يتجه نحو أوضاع "عاصفة كاملة"، بحيث سيؤدي اجتماع عوامل تباطؤ النمو العالمي، وسحب الإقراض لشراء الأسهم والإقراض المتوسط الأجل من القطاع الخاص، وارتفاع أسعار الفائدة، وكذلك انخفاض أسعار السلع الأولية في الأمد المتوسط إلى تثبيط الاستثمار الجديد في قطاعات الموارد الطبيعية.

بدون تنسيق كاف وتصميم دقيق للسياسات، فإن الإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة المتأثرة بالأزمة يمكن أن تقوض جهود البلدان النامية. تستهدف بعض الإجراءات التدخلية التي تتخذ في إطار السياسات أو الضمانات المقدمة إلى المجموعات المتأثرة بشدة في البلدان المتقدمة تخفيض تكاليف الاقتراض وتخفيض المخاطر السوقية المتصورة. نسبيا، قد تؤدي هذه السياسات بدون قصد إلى زيادة المخاطر المتصورة بالنسبة للآخرين، بمن فيهم حكومات البلدان النامية ذات السيادة وكذلك الشركات الخاصة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ولو طال أمد هذه الإجراءات التدخلية، فإنها ستجعل من الأصعب على البعض تعبئة الموارد المالية اللازمة للبقاء والنمو. ولا يقل عن ذلك أهمية في معالجة الأزمة الحالية دراسة العودة إلى بيئة طبيعية بدرجة أكبر، بما في ذلك وضع حدود على مدة تنفيذ إجراءات تدخلية معينة ووضع استراتيجيات خروج سلسة. كما أن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف يوفر وسيلة أخرى لتجنب امتداد هذه الآثار غير المرغوب فيها.

قد يتطلب التغيير الحاد في أسعار السلع الأولية تكييفها هاما بنفس الدرجة فيما بين مصدري السلع الأولية. بينما بدأ انعكاس مسار تدهور معدلات التجارة الذي يواجهه مستوردو الغذاء والوقود، فإن مصدري هذه السلع يواجهون انخفاضات حادة في الأسعار يحتمل أن تكون لها مدلولات كبيرة بالنسبة لحساباتها الجارية. وفي الوقت نفسه، أصبحت مجموعة كبيرة من البلدان النامية معتمدة بشدة على التمويل الخارجي في السنوات الأخيرة، سواء في شكل معونات أو تدفقات لرؤوس أموال خاصة. ويعاني حوالي نصف جميع البلدان النامية من تدهور في الحسابات الجارية تتجاوز نسبتها 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما يعاني حوالي ثلثها م من تدهور في الحسابات الجارية تزيد على 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

من المتوقع أن تهبط تحويلات العاملين من البلدان المضيفة كرد فعل لتباطؤ الاقتصاد العالمي ولكن أثر ذلك على التدفقات إلى البلدان المتلقية لها سيعتمد بدرجة كبيرة على أسعار الصرف. في 28 بلدا، كانت التحويلات إلى البلدان النامية أكبر من الإيرادات من أهم سلعة أولية تصديرية، وفي 36 بلدا كانت أكبر من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والعامة الداخلة إليها. كما أنها تمثل آلية قوية لتخفيض أعداد الفقراء. وقد بدأت تدفقات التحويلات من البلدان المضيفة إلى البلدان النامية، التي كان يقدر أنها ستصل إلى 283 مليار دولار في عام 2008 ، في التباطؤ في النصف الثاني من عام 2008 ومن المتوقع أن يستمر تباطؤها في عام 2009. غير أن التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف في الأسابيع الأخيرة قللت من التغيرات المتوقعة في التحويلات المقومة بعملات البلدان المضيفة. ونتيجة لذلك، يحتمل أن تتفاوت بشدة حسب البلدان التغيرات في قيمة التحويلات بالعملة المحلية. وبشكل عام، من المحتمل أن تهبط تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية من 1.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتلقية لها في عام 2008 إلى 1.6 في المائة في عام 2009.

6. بعض الدول المتضررة بالأزمة المالية:

بالنسبة للدول العربية ، فقد تباينت تداعيات الأزمة الاقتصادية الأمريكية على أسواقها المالية ، ما بين قوية ومتوسطة ، وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية، خاصة الخليجية منها، تتكتم على حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة حسب تقرير بثته الـ "سي ان إن" على موقعها الإلكتروني. أما في مصر ، فقد أكد بعض المسؤولين فيها حدوث "تأثيرات طفيفة" على السوق المحلية ، أهمها تراجع مؤشر البورصة المصرية يوم 10/8 بنسبة 11.8% ، لكن مخاطر الأزمة ستظل في حدود ضيقة بالنسبة للمؤسسات والبنوك المصرية نظراً لأنها لا تستثمر فوائضها المالية لدى بنوك الاستثمار الأمريكية أو الأوروبية، وبالتالي فإن الأموال المصرفية آمنة ، لكن هذا الوضع الداخلي لا يمنع تأثيرات الأزمة ونتائجها الضارة على الاقتصاد المصري إذا ما أدت إلى تراجع أو توقف المعونات المالية الغربية.

أما الأردن : فلم يشهد اقتصاده حتى الآن أية تداعيات سلبية على قطاعاته الاقتصادية ، باستثناء ما يحدث في بورصة عمان التي تراجعت خلال الأيام الثلاثة الماضية حوالي 8.2 بالمائة وفقدت القيمة السوقية للأسهم 2.77 مليار دينار بقي الأداء في القطاعات الأخرى على حاله من دون تغيير. في المدى القريب ، ستبقى بورصة عمان وكل البورصات العربية المكان الذي تنقلب فيه تداعيات الأزمة بفضل العامل النفسي الذي يسيطر على السوق من جانب، وتزايد أعمال المضاربة من جانب آخر ، إلا ان ما يحدث قد يتسبب في زيادة تشدد البنوك في عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي ، وفي هذا السياق يحلل الباحث فهمي الكتوت تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأردني بقوله "من الصعب القول أن الاقتصاد الأردني لن يتأثر في الأزمة الاقتصادية التي يشهدها النظام الرأسمالي ، على الرغم من بعض التطمينات، صحيح أن نسبة استثمارات الأردنيين في اسواق المال العالمية متواضعة، إلا أن ملكية غير الأردنيين في الشركات المساهمة الاردنية تشكل حوالي 50% من رأسمال هذه الشركات، وان حالة الفرع والذعر انتقلت سريعا لاسواق المال العربية، ان كل الاسباب متوفرة للعولمة الرأسمالية لتصدير ازمته الى مختلف دول العالم وفي عدادها الاردن، خاصة وان شبح الازمة الاقتصادية يلف معظم الدول الرأسمالية، ويستطرد الكتوت قائلاً : " قد نشعر بالارتياح لانخفاض اسعار بعض السلع والمواد الأولية بسبب الكساد، إلا أن هذا العنصر الايجابي في

الأزمة نتاج مرض اقتصادي وليس ناجما عن ظاهرة صحية, ونحن لسنا محصنين من عدوى هذا المرض لهشاشة اقتصادنا وضعفه من جهة, ولعلومة رأس المال من جهة أخرى, وخاصة في ظل مناخ اقتصادي عالمي لا يشكل حافزا لتقديم المنح والمساعدات للدول الفقيرة مما قد يحرمانا من بعض المساعدات الخارجية في السنوات القادمة".

أما في إمارات/مشيخات الخليج فقد تراجع مؤشر بورصة الدوحة بنسبة 3.8% يوم 10/8 في أكبر تراجع لها منذ سنوات عديدة, كما تراجعت البورصة في دبي لتصل إلى 6.9%.

وفي أبو ظبي فإن قطاعي البنوك والعقارات سيكونان الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية إذا ما استمر تفاقمها, لأن الأزمة المالية لم تجمد أية مشاريع تنفذها أبو ظبي في أي مجال من المجالات حتى منتصف أكتوبر الحالي, علما بأن كلفة المشاريع الحالية التي تقوم بتنفيذها أبو ظبي تزيد عن 1.2 تريليون درهم (328 مليار دولار), وفي كل الأحوال فإن الوفرة المالية الكبيرة لأبو ظبي (كما هو حال السعودية والخليج) الناتجة عن تزايد وضخامة ناتجها المحلي ستجعل تأثير الأزمة المالية عليها محدودا, وهناك أنباء تصدرت الصحف اليومية عن قرب اندماج بنكي أبو ظبي الوطني وأبو ظبي التجاري, وهما أكبر بنوك الإمارة لمواجهة تداعيات الأزمة, علما بأن الحكومة تملك نسبة تزيد عن 60% من البنكين.

وافتتحت سوق المال السعودية (البورصة الأكبر في العالم العربي) مداولاتها الأربعاء 10/8 بتراجع تجاوز 5.7 بالمائة للمرة الأولى منذ أكثر من 52 شهراً, لكن "السعودية" لن تتأثر كثيراً بتداعيات هذه الأزمة, لأن موجودات مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) تجاوزت حسب المصادر الصحفية مستوى 1.6 تريليون ريال (ما يعادل 433 مليار دولار) لأول مرة على الإطلاق خلال شهر أغسطس 2008.

أما في سوريا, فهي حسب العديد من آراء الخبراء الاقتصاديين فيها لن تتعرض - بنفس الوتيرة- لآثار هذه الأزمات نظراً لضعف علاقة مؤسساتها الاقتصادية وبنوكها بالمؤسسات المالية الأمريكية.

بالنسبة لآثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الفلسطيني, رغم أن الاقتصاد الفلسطيني ضعيف وهش وتابع للاقتصاد الإسرائيلي, علاوة على محدودية قدراته وطاقاته بسبب استمرار تواصل الحصار والعدوان منذ سنوات, علاوة على الانقسام الجاري حالياً بين غزة والضفة الذي أدى إلى شبه انهيار في القطاعات الإنتاجية, الصناعة والزراعة إلى جانب التجارة والخدمات والإنشاءات مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة لا تقل عن 40%, مع تزايد نسبة البطالة إلى أكثر من 30%, والفقر إلى أكثر من 80%, والفقر المدقع إلى حوالي أكثر من 45%, أما بالنسبة للاستثمار العام فقد بلغ عام 2006 (149.6 مليون دولار) والاستثمار الخاص (664.4 مليون دولار) والإجمالي العام للاستثمار (814 مليون دولار) بنسبة 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 4172 مليون دولار (حسب بيانات المراقب الاقتصادي الاجتماعي الصادر في آب/2008), أما بالنسبة للاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني, فتكاد تكون معدومة وبالتالي ليس هناك ما يبرر القلق من تأثيرات مباشرة للأزمة المالية على الاقتصاد الفلسطيني عموماً والبنوك والبورصة خصوصاً, يؤكد على ذلك ما أعلنه خبراء وممثلي القطاع الخاص الفلسطيني في لقاءهم المشترك في رام الله يوم 2008/10/12 من أن "تأثير الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي على الاقتصاد الفلسطيني محدود جداً لان ارتباط هذا الاقتصاد بالأسواق المالية العالمية شبه معدوم" حسب ما نشرته جريدة القدس 2008/10/13.

- لعل في كل ما تقدم ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

- لكن الإشكالية الكبرى أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي ، لكن الأزمة الاقتصادية – كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل – غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي ، فما دامت " الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة ، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيدولوجية ، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، إي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض ، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البرجوازية التابعة ، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة.

- وفي هذا السياق فإن الحديث عن كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن سيكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر الجدية التي سيظل يفرضها النظام الرأسمالي على مقدرات شعوبنا العربية ومستقبلها ، سواء ظل نظام العولمة قائماً أو في ظل التعددية القطبية الرأسمالية التي قد تنجم عن الأزمة الحالية.

- أما المسألة الثانية ، التي لا تنفصم عن الأولى ، بل ترتبط بها ارتباطاً جديلاً فهي تتلخص في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوجودية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي ، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، وهي مهمة لا تقبل التأجيل ، من أجل إنضاج الفكرة التوحيدية السياسية الاقتصادية على الصعيد الوطني والقومي والإنساني بما يمكننا ليس فقط من مجابهة آثار أزمات النظام الرأسمالي بل كسر التبعية لهذا النظام صوب الاستقلال والنهوض والتقدم والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية .

7. الحلول و المقترحات :

تشارك جميع الحلول المقترحة في بلدان العالم في ضخ أموال في شرايين البنوك لكي تبقى هذه الأخيرة على وظيفة الاقتراض، و ضمان الودائع المصرفية الشخصية و إعطاء أكثر أمان للمودعين.

قامت بريطانيا بـ"

- ضخ 250مليار جنيهه(450مليار دولار)من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد.
- عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك و إتاحة رؤوس أموال جديدة لها.
- أما فرنسا فكان تأثير الأزمة أقل بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على البنوك الاستثمارية، و مع ذلك أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاط البنوك) قرار يقتضي بمنع تداول الصفقات الوهمية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشترط التقايض في أجل محدد ب 3 أيام من إبرام العقد،
- كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات و المتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق الفرنسية.
- و كذلك تنبه الثمانية الكبار في اجتماعهم في طوكيو و دعوا للحد من البيع على المكشوف لأكثر من شهر واحد.

• اتفقت دول مجموعة البلدان الصناعية الكبرى G7 (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة،فرنسا،بريطانيا، ايطاليا و اليابان) على خطة تحرك و تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم و تتألف هذه الخطة من النقاط التالية"

1. دعم المؤسسات المالية الكبرى للحيلولة دون إفلاسها بشراء حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلاً.

2. اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض و الأسواق النقدية.

3. استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية من قبل السلطات العامة لتمكين المصارف من جمع رؤوس الأموال من القطاعين الخاص و العام.

4. تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبباً في الأزمة المالية الحالية.

سعت الإدارة الأمريكية من أجل انقذ القطاع المصرفي إلى قيام الدولة بشراء أصول مالية بقيمة 700مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري و حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي، و زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

• و هناك العديد من الحلول اقترحتها مجموعة من الدول للخروج من الأزمة لا نذكرها جميعها. و كل هذه الحلول باعتقادنا هي حلول علاجية استثنائية قصيرة المدى و إذا لم يعالج المشكل في الأساس، فسرعان ما ترجع الأزمة من جديد

الخلاصة :

إن مجمل الحلول و الإقتراحات المقدمة من العالم الغربي ماهي إلا حلول علاجية استثنائية قصيرة المدى ، فهاهو وزير الخزانة الأمريكي السابق "لاري سامرز" يتوقع احتمال تعرض الولايات المتحدة إلى كساد كبير يمتد أثره إلى دول العالم (نسبة هذا الإحتمال 30%)

وتنبأ الكاتبان (بيتر بون) و(سايمون جونسون) في مقال لهما في صحيفة واشنطن بوست أن الحرب العالمية المقبلة ستكون مالية، لأن الأفق المالي العالمي يزداد كآبة وخطورة يوماً تلو الآخر.

فعرض أيسلندا ضمان مودعيها المحليين دون الأجانب هي خطوة نحو الحرب العالمية، وسرعان ما طالب وزير المالية البريطانية غوردون براون مقاضاة أيسلندا جراء ذلك.

والحرب المالية ستكون مؤلمة ومكلفة في آن واحد، فهي ستؤدي إلى خفض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وستحمل آثاراً بعيدة المدى على السياسات والسلام العالمي.

اقترح الكاتبان خطة من عدة نقاط لتجنب ما دعا إليه رئيس أيسلندا من أن "كل بلد مسؤول عن نفسه" لتجنب حرب عالمية مالية، منها:

1) قيام القوى الصناعية العظمى بإعلان خطة جماعية تدعو إلى إعادة رسملة البنوك.

2) إعلان تلك الدول ضمان غطاء مؤقت لجميع الودائع والديون.

3) خفض أسعار الفائدة، والالتزام بضخ السيولة في النظام المالي، وتوفير حماية أصحاب العقارات الغارقين في تسديد ديونهم.

و نحن نقول إن لم يعالج المشكل في الصميم فسرعان ما تعود الأزمة ولذلك نقترح النقاط التالية لعلها تجنبنا الأزمات المستقبلية:

1) إن إجراء خفض معدل الفائدة لا يكفي ولكن لابد من إسقاطها.

2) لا للقروض بكافة أنواعها إلا القروض الحسنة.

- 3) ترشيد الإنفاق و الحياة في ظل الإمكانيات.
- 4) الادخار من أجل الإنفاق.
- 5) تشجيع الاستثمار الداخلي، و في هذه النقطة نشير إلى أن الاستثمارات العربية خارج الدول العربية بلغت 2.5 ترليون دولار.

المراجع :

الكتب

1. اد مصطفى محمود ابو بكر " الازمة المالية بين غياب الرؤية و فقدان الهوية"-2008
2. الازمة المالية المفهوم و الاسباب -اعداد عبد الله شحاتة-2008

المقالات

3.Henri Houben, La crise économique et financière, 28 février 2008

المواقع الالكترونية

- 4.<http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/356&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en>
- 5.http://www.aps.sn/aps.php?page=articles&id_article=56840
- 6.<http://www.france2.fr>
- 7.http://fr.wikipedia.org/wiki/Pagina_principale
- 8.<http://www.melchior.fr/>
- 9.<http://www.lemonde.fr/>
- 10.http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/TRESOR_ECO/tresoreco.htm